مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: القوى المؤثرة في تكوين الثقافة السياسية العراقية: رؤية اجتماعية سياسية
اسم الكاتب: كمال صبار بريسم، أ.م.د. شاكر عبد الكريم فاضل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1268
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 18:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة ديالى – كلية القانون والعلوم السياسية

المجلد الحادي عشر – العدد الأول - الجزء الأول– 2022 مجلة العلوم القانونية والسياسية

القوى المؤثرة في تكوين الثقافة السياسية العراقية: رؤية اجتماعية سياسية

بحث مستل من رسالة ماجستير حقوق الإنسان والحريات العامة

The forces affecting the formation of the Iraqi political culture: socio-political vision

A Research extracted from a master's thesis on human rights and public freedoms

الاختصاص العام: العلوم السياسية **الاختصاص الدقيق**: النظم السياسية

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية، القبيلة ، الايديولوجية، العراق.

Keywords: Political culture, tribe, ideology, Iraq

تاريخ الاستلام: 2019/10/21 – **تاريخ القبول**: 2019/11/26 – **تاريخ النشر** : 2022/6/15

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.2022.11.1.1.11

كمال صبار بريسم

جامعة ديالى- كلية القانون والعلوم السياسية

Kamal Sabbar Brisam
University of Diyala - College of Law and Political Science
king.alhamdani@gmail.com

الأستاذ المشرف أ.م.د. شاكر عبد الكريم فاضل

جامعة ديالى- كلية القانون والعلوم السياسية

Professor Supervisor Assistant Prof. Dr. Shakir Abdul Kareem Fadhil
University of Diyala - College of Law and Political Science
shaker.a.fadel@uodiyala.edu.iq

ملخص البحث

Abstract

سعى البحث لبيان ابرز القوى المؤثرة في تكوين الثقافة السياسية في المجتمع العراقي، فقد عانت الثقافة السياسية قبل عام 2003م من تحجيم كبير من قبل النظام السياسي الذي كان يعمل على غرس، ثقافة الخضوع والولاء للنظام، فضلاً عن استعمال وسائل القهر لكبت اي محاولة لطرح افكار او ممارسات سياسية هدفها المشاركة في السلطة، فتولد عن ذلك تكريس ثقافة الخضوع والولاء للنظام السياسي و عدم معارضته. وبعد 9/ نيسان/ 2003م تغير شكل النظام السياسي من نظام شمولي الى ديمقراطي، ومن نظام الحزب الواحد الى التعددية الحزبية. فَتَوفرَ لدى المواطن فضاء واسع لممارسة الحقوق والحريات السياسية وفرصة لتطوير ثقافة المشاركة بدلاً من الثقافات السياسية التقليدية وثقافة الخضوع.

Abstract

The research sought to show the most prominent forces influencing the formation of political culture in Iraqi society. The political culture suffered before 2003 AD to a great scaling by the political system, which was working to instill, a culture of submission and loyalty to the system, as well as the use of means of coercion to suppress any attempt to put forward ideas or Political practices aimed at participating in power. This led to a culture of submission and loyalty to the political system and not opposing it. After 9 April 2003, the form of the political system changed from a totalitarian system to a democratic one, and from a one-party system to a multi-party system. Thus, the citizen was given a wide space to exercise political rights and freedoms, and an opportunity to develop a culture of participation instead of traditional political cultures and a culture of submission.

المقدمـــــة

Introduction

إنَّ دراسة القوى المؤثرة في تكوين الثقافة السياسية في العراق لها اهمية واضحة، كون الثقافة السياسية هي التي تحدد العلاقة بين النظام السياسي والمواطنين من خلال دورها في ممارسة الحقوق السياسية، فكلما كانت الثقافة السياسية، ثقافة مساهمة كلما اثرت في النظام السياسي وفي عملية صنع القرار، اما إذا كانت الثقافة السياسية تقليدية يضيق تأثيرها في النظام السياسي. هنالك قوى متعددة اسهمت في تكوين الثقافة السياسية في المجتمع العراقي، ومنها الارث السلطوي الذي لازم الحياة السياسية وشيوع انتقال السلطة عن طريق الوراثة وتجربة الدولة العثمانية وما آلت اليه من قهر قومي معبرا عنه بسياسة التتريك مرورا بتجربة الاستعمار البريطاني وانطلاقا من مقاومة (الاستعمار) طلبا للاستقلال ونيل الحرية ومن ثم الحكم الوطني سواء في ظل الانظمة التقليدية (الوراثية) حتى منتصف القرن الماضي او الانظمة القومية والعلمانية التي فشلت في احداث التنمية المنشودة، وفي وسط هذا كله وعلى امتداد المراحل المختلفة لا يمكن تجاهل القبيلة وتأثيرها المباشر في غرس قيم الثقافة السياسية في المجتمع العراقي. في هذا البحث تم الاعتماد على تعريف الثقافة السياسية بكونها: "مجموعة او مجمل الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسة وتقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات الافراد داخل النظام السياسي"[(1)].

اهمية البحث:

The Importance of the Study:

إنَّ تشخيص الثقافة السياسية في المجتمع يشكل أولوية بحثية ودراسية في غاية الاهمية لدى المجتمعات الانسانية والسياسية كافة، إذ ان تحديد ملامح تلك الثقافة تنعكس اهميته في تسليط الضوء على التحديات الفكرية والاجتماعية التي من شأنها التسبب في تعثر مشاريع التطور والنهضة، حيث يمكن القول ان الثقافة السياسية تساهم بشكل كبير في تحديد واقع وبنية النظام السياسي، وربما المشكلات ومستقبل ذلك النظام. إلا ان دور الثقافة السياسية في تحديد واقع وبنية النظام لا يكون دوراً مباشراً بل غير مباشر كونها تؤثر في خيارات المواطنين والاخير هو الذي يؤثر في النظام السياسي.

إنَّ المجتمع الذي يتصف بثقافة سياسية عالية ويدرك الدور الوظيفي الموكل بالنظام السياسي يستطيع التغلب على التحديات التي تواجهه. بينما قابلية التقدم والتطور تقل فرصها في المجتمعات

ذات الثقافة السياسية الضيقة التي تسود فيها ثقافة الخضوع بدلاً من ثقافة المشاركة في العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع.

مشكلة البحث:

The problem of the Study:

تشخيص ملامح الثقافة السياسية في المجتمع العراقي وابراز المعطيات التي تحكمت بها من معطيات فكرية واجتماعية وايديولوجية وسياسية، وبالتالي اضفت بطابعها على نوعية العلاقة التي ربطت المجتمع بالنظام السياسي والعملية السياسية. وتنطلق الاشكالية من تساؤل رئيسي مفاده: ما هي القوى الرئيسة التي ساهمت في تكوين الثقافة السياسية في المجتمع العراقي؟ ويتفرع عن هذا التساؤل اسئلة فرعية ابرزها:

1. ما هو تأثير القبيلة في تكوين الثقافة السياسية في المجتمع العراقي؟
2. كيف اثرت الايديولوجيا الدينية والقومية في الثقافة السياسية؟
3. ما هو تأثير النظام الشمولي في تكوين الثقافة السياسية؟
4. ما هو نمط الشرعية للنظام السياسي العراقي؟ وكيف اثرت في تكوين الثقافة السياسية؟

فرضية البحث:

The Hypothesis:

تأثرت الثقافة السياسية في المجتمع العراقي بشدة بمجموعة من القوى والمؤثرات ادت الى ترسيخ ثقافة الخضوع، بشكل عام تجاه السلطة السياسية عبر الانظمة السياسية المتعاقبة على العراق.

منهجية البحث:

The Methodology:

اعتمد البحث على مقاربة الثقافة السياسية، باعتبارها إحدى المقتربات لفهم النظام السياسي، كما اعتمد على المنهج التحليلي في تحليل العلاقة بين العوامل المؤثرة في تكوين الثقافة السياسية ونوعية الثقافة السائدة في المجتمع.

هيكلية البحث:

The Structure of the Study:

تم تناول الموضوع من خلال هيكلية مكونة من اربعة مباحث، تناول المبحث الاول: تأثير القبيلة في تكوين الثقافة السياسية، وقسّم على ثلاثة مطالب يتضمن المطلب الاول: تأثير القبيلة

في الحياة السياسية في العهد الملكي، والمطلب الثاني: العهد الجمهوري، والمطلب الثالث: دور القبيلة في الحياة السياسية بعد 2003. وتناول المبحث الثاني: تأثير الايديولوجية في تكوين الثقافة السياسية وقسّم على مطلبين تضمن المطلب الاول: الايديولوجية الدينية والسياسية وتضمن المطلب الثاني: الايديولوجية القومية، وتناول المبحث الثالث: تأثير النظام الشمولي في تكوين الثقافة السياسية، وتناول المبحث الرابع تأثير شرعية النظام السياسي في الثقافة السياسية.

المبحث الاول

Section One

تأثير القبيلة في تكوين الثقافة السياسية

The influence of the tribe on the formation of political culture

يتفق اكثر الباحثين على تأثير القبيلة[2] على الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع العراقي، ولقد كان للقبيلة دور مهم في بناء وتوجيه الحياة السياسية، وقد سيطر الدور القبلي زمناً طويلاً على الثقافة السياسية، وحتى على الواقع السياسي العراقي.

لعل القبيلة هي من اقدم التكوينات الاجتماعية في المنطقة، و ابقاها واكثرها اثاره للجدل. فمنذ نشأة الكيانات السياسية المركزية، الابجدية، في العصر الزراعي وصولا الى الحقبة الصناعية وظهور الدول القومية، ظلت القبيلة في تطور وتغير متواصل، فتفعل وتنفعل بالبيئة السياسية والفكرية، والاقتصادية، وحتى الطوبوغرافية[2] المحيطة بها. اما مقدار هذا التغير فقد كان عظيما ومتنوعاً الى حد انه يتحدى اي تعميمات معقولة وقابلة للتطبيق بالنسبة الى ما الت اليه صيرورة القبيلة[3].

وبذلك فإن المجتمع العراقي يعد من المجتمعات ذات طبيعة قبلية، وقد أدى هذا الجزء دوراً اجتماعياً وسياسياً هاماً في العراق لاسيما في العهد العثماني، وكانت الموارد المادية والبشرية تحت سلطة الشيوخ، وهذا ما اعطى القبائل اكتفاءً ذاتياً واستقلالاً عن السلطة المركزية. وقد دعم ذلك بالطبيعة الجغرافية لموقع القبائل إذ انها تكسي مساحة تقدر بما يقرب 10/9 من أراضي الريف، وأحاطت بالأقضية والمدن، واستحوذت على شبكة المواصلات في مناطقها[4].

فللقبيلة دور واسع في الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع العراقي و ذلك يعود لأسباب عدة من بينها:[5]

1. في مرحلة حكم الدولة العثمانية والتي كانت سماتها الرئيسة ضعيفة مما سبب نشوء التحالفات القبلية.
2. إنَّ العراق من الجهة الغربية كان بوابة مفتوحة على الجزيرة العربية وهذا سبب للتداخل القبلي والتلاقح الفكري بين القبائل العراقية وقبائل الجزيرة العربية المشبعة جداً بالروح القبلية.

هذا الواقع كان له اثر في ظهور الوجود السياسي للقبائل، ولا يقتصر هذا الواقع على مكون دون اخر بل ان هذه الظاهرة عمت الجنوب والفرات الاوسط، والمناطق الغربية، والمنطقة الكردية. واستمرت القبائل على حالها الى مرحلة القرن العشرين، فتأكد دورها السياسي النضالي في مواجهة الاحتلال البريطاني، فضلاً عن الدور السياسي الكردي من خلال نضال عشيرة البرزنجي بقيادة محمود الحفيد، وناصرته عشيرة الجاف، ثم انتقل الدور القبلي الكردي الى عشيرة البرزانيين والطلبانيين[6].

للقبائل في العراق كما ذكر سابقاً دور كبير وفاعل ولا سيما دورها الكبير في تأسيس الحكم الوطني عام 1921، عقب ثورة العشرين التي قادتها القبائل العراقية ضد الاحتلال البريطاني. لذلك سيتم تناول دور القبيلة في الحياة السياسية في العهد الملكي و العهد الجمهوري، وبعد التغيير السياسي في عام 2003.

المطلب الاول: تأثير القبيلة في الحياة السياسية في العهد الملكي:

The first requirement: the influence of the tribe on political life in the royal era:

بعد ان هيمنت بريطانيا على العراق، اتجهت السياسة البريطانية نحو كسب تأييد قوى اجتماعية كمسند لنظام الاحتلال و ادركوا ان الاقطاع هو افضل الركائز، فعمدوا في الحال الى سياسة كسب بعض كبار الاقطاعيين وتأييدهم وتقول المس بيل: "اما السياسة التي اتبعناها فهي ان نعيد للشيخ نفوذه وسلطانه، إذ نجعله مسؤولا لقاء ذلك على سلوك قبيلته"[7].

تواصلاً للنهج ذاته عملت السياسة البريطانية على تقوية نظام المشيخة الذي كان بطريقه الى الانهيار، ومنح الشيوخ الامتيازات ودعمهم بالقوة ضد افراد قبائلهم، للمحافظة على المصالح البريطانية. وسنت نظاماً خاصاً لإدارة المناطق القبلية. وقد اسس هذا النظام الجديد لتعزيز المشيخة وتقوية الشيوخ مثل تحسين وسائل الري وتقديم المنح والقروض الزراعية حتى يقوم الشيوخ بدورهم في دعم الادارة البريطانية وتأييدها و ازداد التعاون بين الشيوخ والادارة البريطانية في اتباع الاساليب

الاكثر شراسة وظلماً في استغلال الفلاحين. ومنذ ذلك الحين بدأت مصالح الشيوخ تتطابق مع المصالح البريطانية[8].

ووفقاً لهذه التكوينة الطبيعية في المجتمع العراقي مثلت المؤسسات السياسية في الدولة العراقية مصالح غالبية الفئات المتنفذة اقتصاديا. إذ رحبت الاخيرة بالاحتلال البريطاني وتعاملت معه قبل تتويج فيصل الاول ملكاً على العراق. وقرر المحتل مكافأتهم من خلال اختيار ممثل اقصى الجناح اليميني لكبار الملاك عبد الرحمن الكيلاني رئيسا للوزارة العراقية المؤقتة الاولى وحظي بتأييد كبار الملاك والبيوتات البغدادية الثرية المؤيدة للمحتل البريطاني[9].

وبعد ان تشكل المجلس التأسيسي، والذي يعد حدثاً تاريخيا هاما في الحياة السياسية العراقية، إذ وضع اسس نظام الحكم الملكي، الذي قدر له ان يستمر حتى عام 1958، وشهد المجلس صراعا قوياً مع الادارة البريطانية التي ارادت ان تحتفظ بقدر كبير من الهيمنة على العراق من اجل تحقيق مصالحها فيه بإبرام المعاهدة، وبين الحركة الوطنية في داخل المجلس، و طموحهم في الحصول على الاستقلال التام. وتحديد العلاقة مع بريطانيا لتحالف لا يمس السيادة الوطنية للعراق. وبتشكيل المجلس التأسيسي حاولت السلطات البريطانية كسب رجال القبائل من خلال توسيع التمثيل القبلي والعشائري في المجلس، واعطت حق الطلب من العشائر الرحالة الكبيرة ان تنتخب من رجالها ممثلين في المؤتمر العام على ان لا يتجاوز عددهم (16) عضواً. ولا يشترط فيهم ان يكونوا حائزين على صفات النائب في الانتخابات، و رأى (السير برسي كوكس) ان هذا القرار غير عادل فكلف (المس غير ترود بيل) التي تقدمت بفكرة وهي ان يكون في المؤتمر العام ثلاثون عضواً عشائرياً يمثل عشرون عضواً من القبائل الكبيرة، وعشرة من القبائل الصغيرة التي تجمعت معاً في كل من الالوية العشرة الجديدة التي قسم اليها العراق ادارياً ونال شيوخ القبائل والعشائر نسبة تمثيل في المجلس التأسيسي بلغت (41%) من مجموع اعضاء المجلس وكان عددهم (26) شيخاً والذين مثلوا الوية محافظات ـ الحلة، كربلاء، الانبار، الديوانية، الكوت، الموصل، والمنتفك، ذي قار، العمارة، ان قيام الادارة البريطانية بتوسيع التمثيل القبلي والعشائري في المجلس التأسيسي جاء نتيجة لمعرفة الثقل الذي تمثله القبيلة في الحياة السياسية العراقية. ومن اجل كسبهم وعدم قيام شيوخ القبائل بالتصدي للقوات البريطانية[10].

شكل اعتراف النظام الملكي بسلطات رؤساء وشيوخ القبائل مصدراً مهماً لمشروعية دورهم ولمكانهم بين قبائلهم وقد تحقق ذلك في قانون دعاوي العشائر والذي بمقتضاه يتم الفصل في جميع

القضايا التي يشترك فيها طرف عشائري وفقا للعرف القبلي وذلك من قبل مجلس عشائري او هيأة تحكيمية خاصة يشكلها المسؤولون الاداريون المختصون، ويرى (جعفر الخياط) في كتابه "القرية العراقية" بأن هذا القانون "اعترف بالشيوخ واشركهم في حكم البلاد..."[11].

وتدعمت سياسة خلق طبقة موالية للسلطة السياسية من الاقطاعيين وملاك الاراضي و رؤساء العشائر بعد عام 1932، من خلال اصدار قانون تسوية الاراضي رقم (50)، وقانون (51) عام 1932، والقوانين العقارية لعام 1938، وقوانين اخرى، وتزايدت سلطة هذه الفئة إذ اصبحت الدولة بأجهزتها المختلفة تعمل لصالحها، ولم تعمد الدولة لاتخاذ اي اجراء يقلل من سطوتها الاقتصادية او نفوذها او تأثيرها السياسي، وظلت الاغلبية الساحقة المكونة من الفلاحين من دون اي نفوذ ولا يقام لهم وزن في الهيئات كافة، اما الفئات الوسطى ذات العدد الضئيل والتي ضمت فئات المثقفين واصحاب الحرف و صغار التجار فقد انعزلت ولم ترتبط مصالحها بمصالح الفئات الدنيا لتشكل قوة سياسية ذات قدرة وفاعلية للتغيير[12].

وخلال هذه التطورات والمكانة البارزة التي حظي بها شيوخ القبائل حاول النظام السياسي في العهد الملكي الهيمنة على التغيير الاجتماعي لكنه لم يتمكن من ثنيه فالتطورات الاجتماعية والاقتصادية لنصف قرن التي تسارعت تسارعا كبيراً في الخمسينيات اسهمت في التآكل التدريجي للبنية الاجتماعية التقليدية و اوجدت مجموعات اجتماعية جديدة. وتمثل التغيير الاجتماعي الاكبر في تفكك البنية القبلية والعشائرية واضمحلال اسلوب الحياة البدوية، إذ كان العراق في العهد الملكي بين عامي 1958.1921 محكوماً بقوتين اساسيتين[13]

النخبة الشريفة، والمشايخ[14] وبزغت بينهما طبقة المثقفين والمعارضين وكان هناك تعاقد مصلحي بين النخبة الشريفة والمشايخ، إذ اعتمدوا على المصالح المتبادلة بينهم بالانتفاع من ثروة البلد. إذ كان مشايخ القبائل يوفرون قوة ودعماً شعبياً للنخبة السياسية مقابل منحهم مكانة مرموقة في الدولة والبرلمان ومن خلال توزيع الاراضي.

من خلال ما تقدم نلاحظ ان دور القبيلة في الحياة السياسية خلال العهد الملكي تتمثل بعلاقة مصلحة بين شيوخ القبائل و الطبقة الحاكمة، إذ تتمثل هذه المصلحة اقتصادية من خلال حصول المشايخ على اراضي واسعة. وسياسية من ناحية اخرى، إذ حصلوا على مناصب سياسية ومقاعد في البرلمان، بمقابل دعم النظام السياسي ومحاولة اضفاء الشرعية على الحكم.

المطلب الثاني: العهد الجمهوري:

The second requirement: the republican era:

شهد عام 1958 تبدل النظام السياسي من النظام الملكي الى النظام الجمهوري اثر الحركة التي قام به الجيش في 14 تموز . 1958، ثم توالت انقلابات عسكرية ولم يكن للقبيلة دور كبير، وصار النظام السياسي قائماً على نظام الحزب الواحد حتى التغيير الحادث بعد عام 2003.

وبعد وانتهاء العهد الملكي عام 1958م، عمد النظام السياسي الجديد على ازالة نظام الاقطاع والذي يعتبر الركيزة التي يستند إليها النظام الملكي، واصدر قانون رقم(30) لسنة 1958، وما يسمى بقانون (الاصلاح الزراعي)، إذ كانت هناك رغبة حقيقية لأعداد قانون يحقق الاهداف الاساسية للثورة واماني الشعب بالإصلاح الزراعي من خلال ثلاث نواحٍ: الناحية الاجتماعية، الناحية الاقتصادية، الناحية السياسية، فمن الناحية الاجتماعية: يستهدف الاصلاح ازالة حالة اللامبالاة بتوزيع الاراضي والثروة، والغاء السخرة، والتخلص من الظلم الاجتماعي، وسوء توزيع الدخل بسبب سوء توزيع الملكية الزراعية والقضاء على النظم القبلية والاعراف والارتباطات العشائرية. اما من الناحية الاقتصادية: إذ يهدف الاصلاح الزراعي الى اضعاف تعلق فئة كبار المالكين الثرية بالأرض الزراعية، فضلا عن تحسين دخول الفلاحين المنتجين برفع قدرتهم الشرائية وزيادة ميلهم الادخاري والذي يسهم بتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى. والناحية الثالثة السياسية: فأن الاصلاح يسعى الى تجريد الاقطاع من نفوذه الواسع والحد من سلطته والقضاء على الصراعات الطبقية الناجمة عن العلاقات الاستغلالية بين الاقطاع والفلاحين[15]. بالنتيجة فأن قانون الاصلاح الزراعي هدف الى هدم البنية السياسية . الاقتصادية التي كانت قائمة فترة العهد الملكي وبناء بنية جديدة يتشكل في ضوئها ثقافة سياسية جديدة. وهذا تأكيد على التأثير المتبادل بين البنية والثقافة.

إذ تم التركيز على تحقيق عدة انجازات منها: قانون الاصلاح الزراعي، تبليط الطرق، مد المجاري اللازمة، إنشاء المرافق والمباني، كما ابدى عناية خاصة بسكان الصرائف المهاجرين من الجنوب، فضلا عن توزيع الاراضي مجاناً للعوائل الفقيرة[16].

يلاحظ ان قرارات الاصلاح التي عمد لها عبد الكريم قاسم قد ركزت بالإساس على انشاء وحدات سكنية في بغداد لإعانة سكان القرى والارياف في الوسط والجنوب واستيطانهم في العاصمة بغداد.

إذ إنَّ الفترة التي تلت عصر الانقلابات وتوسع نفوذ النظام السياسي، اضحى دور القبيلة متباينا، إذ ان فترة السبعينيات والعقود التي تلتها توضح انه لم يكن للقبيلة دور يذكر خصوصا وان السلطة السياسية كانت تتمتع بقوة كبيرة فأن قوة القبيلة تراجعت[17].

يبدو ان المد البدوي (العشائري) قد ارتفع منسوبه في العراق في عقد التسعينيات ابان فرض الحصار الاقتصادي عليه، عندما اضطر النظام السياسي الى اللجوء الى العشائر لمساندته في توفير الامن والحماية فضلاً عن ضبط حركة المجتمع، الامر الذي ادى الى تكريس العشائرية بصورة كبيرة وتصبح اطاراً مؤسسياً له كلمة الفصل في بعض المسائل حتى اضحى السلوك الاجتماعي والسياسي يعتمد على ذوي القربى بدلاً من الاعتماد على ذوي الخبرة والمقدرة. إذ اصبحت القبيلة في المجتمع العراقي حاضرة في كل سلوك سياسي وتحتل مركزاً رئيساً ليس على هامش الشعور بل في قلب الامور[18].

على الرغم من السلبيات التي تخلفها القبلية والعشائرية، الا أنَّ للقبائل العراقية دوراً في عدد من المواقف الوطنية مثل: مواجهة الاحتلال الاجنبي كما في ثورة **1920**م، وترصين الوحدة الوطنية في مناسبات عديدة، كما لا يخفى دورها الإيجابي في الحياة السياسية والاجتماعية والدفاع عن هوية العراق، وفي ادارة شؤونها وعلاقاتها البينية فضلاً عن ذلك، ما تحمله من مبادئ وقيم واعراف تعد دستوراً لتنظيم احوالها وتدعيم دورها الاجتماعي. إذ مر على العراق العديد من الغزوات التي كان من شأنها ان تفكك وتمزق المجتمع وتؤدي الى انقسامه وتعدد لغاته ولهجاته، الا انها حافظت على ذلك[19].

المطلب الثالث: **دور القبيلة في الحياة السياسية بعد عام** 2003:

The third requirement: the role of the tribe in political life after 2003:

على الرغم من تآكل نظام القبيلة في العصر الحديث الا انه بقيت العادات والقيم التقليدية كثيرة منها فهي جزء من الثقافة الشعبية، وقد استغلها النظام الشمولي الدكتاتوري استغلالاً ذكياً ليس من اجل دعم استقرار العراق وانما من اجل استقرار حكمه، على اعتبار ان النظام القبلي يشكل اساسا هاماً من اسس قاعدة الحكم القوية[20].

وبعد التغير السياسي في **9**/نيسان/**2003** برزت ظاهرة تأسيس المجالس والمكاتب القبلية والعشائرية، فقد أحصي (**45**) مجلساً عشائرياً في انحاء العراق خلال المدة الاولى للاحتلال الامريكي، وهذا ما يظهر قوة الدور القبلي والعشائري في مجريات الاحداث ، وفي الوقت ذاته

يظهر حالة من الانقسام والضعف الناجم عن انشطار العديد من القبائل والعشائر الى بيوت متصارعة على رئاسة القبيلة و ادعاء المشيخة من قبل الذين لا يملكون قاعدة فعلية، وهذه الظواهر قد يستفيد منها المحتل هذا ان لم يشجعها لتوظيفها في إضعاف مراكز القوى والمعارضة وانشاء مراكز بديلة ومؤيدة ومرتبطة بها. وهذا التوظيف المشبوه والمفتقر الى ادنى مقومات فهم الواقع السياسي والاجتماعي للحياة العامة العراقية، وبأغفال متعمد للتاريخ النضالي للعراقيين ضد الوجود الاجنبي، قد اوقع الاحتلال في مأزق، فالإرث الكفاحي المرتبط بالمصالح الوطنية والتحررية للقبائل والعشائر العراقية قد استيقظ مرة اخرى ليقف في مجابهة هذه المحاولة الجديدة. ولا يعتمد الوجود القبلي على مجرد الاحساس بالتضامن، وانما هو صياغة لتفاعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، وبذلك فهي كيان معرفي – ثقافي له خصوصيته وهويته واخلاقيته التي يدأب عليها كل فرد، وتعتز القبائل العراقية اليوم بنسبها واصولها، وتخزن في ذاكرتها تاريخ نزوحها من جزيرة العرب، موطنها الاول، واستقرارها في العراق، ارض السواد، ا ذ الماء والارض الخصبة، وتعزز هذا الانتساب الى الاصول لكونه فضيلة للتفاخر، ووسيلة للتمسك بالجذور وغاية للوصول الى التفوق[21].

لوحظ على الفكر السياسي للقبيلة بعد عام 2003، انه يمتاز بما يلي[22].

1. إنَّ القبائل مالت الى المرجعية الدينية واظهرت الطاعة الى حد كبير وبنحو اكثر تفصيلاً، إذ شاهدنا ان القبائل ايدت اوامر المرجعية في مرحلة ما بعد عام 2003، وذلك للمكانة العالية التي تحظى بها المرجعية الدينية في حياتهم الثقافية والاجتماعية والسياسية.
2. إنَّ القبائل في هذه المرحلة توزع ولائها على المكونات المذهبية والقومية، ومع ايمانهم بمشاركتهم في العملية السياسية الديمقراطية، ولكن حجم المشاركات في الانتخابات والتوزيع الجغرافي لنتائج الانتخابات يظهر حقيقة ولاء العشائر الطائفي لمكوناتهم.
3. القبيلة في فكرها السياسي القائم الان تعاني تأثير الرواسب القديمة عليها، ومن تأثير طبيعة الشخصية العربية والقبلية عليها، فهي توالي الحكومة، ربما لأنها تريد ان توفر لأفرادها القوة مقابل القبائل الاخرى، فشيوخ العشائر يوالون الدولة والحكومة كثيراً على اسس المصالح الخاصة بهم.
4. الهجرة من الريف الى المدينة او (التحضر) عامل اخر في صياغة العقل السياسي للقبيلة فأن هجرة ابناء الريف الى الحضر وانتشار وتعدد وسائل الاعلام التي اثرت في المجتمع العراقي سواء

في الريف ام المدن الذي يعتبر نوعاً اخر من انواع التحضر الذي اثر في تبدل ثقافات العشائر، فأن وجودها قرب وسائل الاعلام واشتراكها في العمل السياسي تاريخياً وحاضراً جعل القبيلة و رؤساء القبيلة اكثر نضجاً وثقافة ووعياً وفهماً للصراع الداخلي والاقليمي والدولي مما دفعهم الى المشاركة السياسية اكثر من ابناء الارياف.

5. ترك الارث الاستبدادي اثراً في الثقافة السياسية فجعل الثقافة القبلية تعاني الازدواجية السياسية، فأن الحكم الشمولي ترك بصماته على الثقافة القبلية فكون منها ثقافة تميل الى الحاكم القوي، وربما تؤيده في دكتاتوريته، ومع ظهور الديمقراطية شهدت هذه الفترة مشاركة ابناء العشائر في القرار السياسي والحكومي، لذا يمكن القول: ان ثقافة العشائر ثقافة مزدوجة بين الميل للسلام و فهم المتغيرات الديمقراطية، وبين الميل الى المركزية وحب القائد القوي، والميل الى السلطة المركزية وتأييدها.
6. تحرك الاحزاب نحو العشائر جعلها منقسمة سياسياً في ولائها فهي منقسمة على المكونات القومية المذهبية اولاً، ثم على احزاب هذه المكونات على اسس المصلحة المتبادلة لكلا الطرفين وليس على اسس ايديولوجية.

كذلك فالأحزاب السياسية بدأت تتحرك على زعماء العشائر والقبائل للحصول على تأييد احزابهم في الانتخابات البرلمانية او المحلية للحصول على دعمهم. لذلك يتضح أنَّ هناك تبايناً في مواقف القبائل من المشاركة في العملية الانتخابية، بين مؤيد ومعارض، إذ ان بعض القبائل ترى ضرورة المشاركة وعدم مقاطعة الانتخابات (القبائل التي سارت على خطى المرجعية التي ترى الانتخابات واجبا شرعياً على كل مكلف او ناخب شريطة ان تكون الانتخابات خالية من اي تزوير او تلاعب بأصوات الناخبين)، إذ تقوم القبيلة بتسخير كل امكانياتها لدعم الانتخابات عن طريق حث ابنائها بوجوب المشاركة في الانتخابات. بينما هناك قبائل عارضت المشاركة في الانتخابات بسبب ثقافتها السياسية التي تميل الى الارث الاستبدادي والحكم الشمولي، فأنها تميل الى حكم القائد القوي وترفض الديمقراطية وبالتالي رفض الذهاب الى الانتخابات.

المبحث الثاني

Section Two

تأثير الايديولوجية في تكوين الثقافة السياسية

The influence of ideology on the formation of political culture

تؤثر الافكار والايديولوجيات على الحياة السياسية بعدد من الطرق فهي في المقام الاول تقدم منظوراً يتم فهم وتفسير العالم من خلاله، فلا يرى الناس العالم كما هو ولكن فقط كما يتوقعونه ان يكون، وبعبارة اخرى انهم يرونه عبر حجاب من الافتراضات والمعتقدات المتأصلة، إذ يعتنق كل شخص، سواء بوعي او بدون وعي منه، مجموعة من القيم والمعتقدات السياسية التي ترشد سلوكه وتؤثر في تصرفه، وبذلك تحدد الافكار والايديولوجيات السياسية الاهداف المهمة للفعل السياسي. ومن هذه الزاوية يخضع الساسة لمؤثرين مختلفين، فمن دون شك ان جميع الساسة يطلبون الوصول الى السلطة وهذا يرغمهم على ان يكونوا (براجماتيين)، اي ان يتبعوا تلك السياسات والافكار ذات الشعبية الانتخابية او التي تكسب تأييد الجماعات القوية كرجال الاعمال وغيرهم ممن يمتلكون مكانة اجتماعية عالية، ولكن الساسة عادةً لا يطلبون السلطة لذاتها، إذ هم يعتنقون ايضاً قيماً ومعتقدات وقناعات بما سيفعلونه بالسلطة عند حيازتها، ويختلف التوازن بين الاعتبارات البراغماتية والايديولوجية من سياسي لأخر، واحياناً من مرحلة لأخرى[23].

تعرف الايديولوجية على اساس انها "ناتج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد مما يحدد موقفاً فكرياً وعملياً معيناً لمعتنق هذا النسق الذي يربط ويكامل بين الافكار في مختلف الميادين الفكرية والسياسية والاخلاقية والفلسفية"[24].

إنَّ النظام السياسي الذي يتبنى ايديولوجية معينة يتوجه الى الجماهير من خلال مفاهيمه وافكاره وقيمه الايديولوجية، واول الوسائل التي يستخدمها في هذا الشأن هو الترويج لمبادئه وجعل اكبر عدد ممكن من الافراد يتبنونها الامر الذي يدفع بهم بالمقابل الى التفاعل ايجابياً مع النظام السياسي واسناده، ومن ثم ذلك يسهل سير عمل النظام ويساعده في استمراريته[25].

إذ تستطيع الافكار السياسية ان تكون نوعاً من اللحمة الاجتماعية الذي يزود الجماعات الاجتماعية، وحتى المجتمعات بأكملها بمجموعة من القيم والمعتقدات التي تقوم بتوحيدها وقد ارتبطت الايديولوجية السياسية بوجه عام بطبقات اجتماعية معينة، مثلا: ارتبطت الليبرالية بالطبقة الوسطى، والايديولوجية المحافظة بالأرستقراطية المالكة للأرض، والاشتراكية بالطبقة العمالية، وتعكس هذه الافكار والخبرات الحية والمصالح و التطلعات المرتبطة بطبقة اجتماعية معينة ومن ثم

تساعد في تعزيز الشعور بالتضامن والانتماء. يتضح من ذلك ان الافكار والايديولوجيات تنجح في ربط الجماعات والطبقات المختلفة داخل المجتمع . على سبيل المثال هناك اساس موحد من القيم الديمقراطية الليبرالية في معظم الدول الغربية، بينما خلف الاسلام في البلدان الاسلامية مجموعة مشتركة من المبادئ الاخلاقية، والمعتقدات، وعن طريق تزويد المجتمع بثقافة سياسية موحدة، تساعد الافكار السياسية في دعم النظام وتحقيق الاستقرار الاجتماعي مع ذلك يمكن لمجموعة موحدة من الافكار والقيم السياسية ان تنمو بصورة طبيعية داخل المجتمع إذ يمكن ان تفرض من أعلى في محاولة لصناعة الطاعة وممارسة التحكم، ويتوفر اوضح الامثلة على ذلك الايديولوجيات (الرسمية) في انظمة الحكم الفاشية والشيوعية[26].

الايديولوجية وفقاً لذلك، هي احدى ادوات سيطرة النظام السياسي. وايضاً الايديولوجيا هي احدى ادوات معارضة النظام السياسي. والثقافة السياسية التي تنبعث منها حاملة طبيعتها وسماتها التي تواجه ثقافات سياسية مضادة، هذه الثقافات التي تنبعث عن قوة اخرى خارج السلطة، او هيئات اجتماعية مختلفة تتمسك بثقافات فرعية، فكيف يمكن احكام سيطرة النظام السياسي عبر الصراعات الثقافية وخلالها؟، يمكن تصور احتمالين بهذا الشأن اولهما: ان استخدام القوة السياسية المحركة لنظام جهاز الدولة بفرضها ثقافة وطنية بصورة رسمية، الامر الذي يعني انها قد تلجأ الى الاجبار والقسر عند مخالفة العناصر للنظام. وتعزز ذلك في اغلب الاحيان بالتنشئة الاجتماعية السياسية تحت شعار بناء المواطن. اما الاحتمال الثاني: فهو اللجوء الى استخدام وسائل اخرى غير الدولة. وذلك يشمل على مجموع الهيئات التي تتوافق مع وظيفة الهيمنة التي تمارسها الجماعة الاجتماعية المسيطرة على كل المجتمع. او بعبارة اخرى كل الهيئات التي تسعى الى ترويج قيم ومبادئ وافكار القوة السياسية التي تحرك السلطة وتنشرها في الاوساط المختلفة بواسطة وسائل الاعلام المختلفة والنوادي والهيئات والمنظمات الشعبية وغيرها. إذ كان عنصر الاجبار بارزاً في الاحتمال الاول، فأن عنصر الاقناع هو المتحكم في الاحتمال الثاني[27].

وعلى المستوى العراقي، فأننا نجد ان العراق شهد انواعاً مختلفة من الايديولوجيات، فخلال فترة الحكم العثماني كانت الخلافة العثمانية تتبنى الايديولوجية الدينية كأساس للحكم حتى تشكيل الدولة العراقية الحديثة عام 1921، حينها بدأت النزعة القومية بالسيطرة على الحياة السياسية، لذلك سيتم طرح التساؤل الاتي كيف اثرت الايديولوجيات الدينية والقومية والاشتراكية وغيرها في تشكيل الثقافة السياسية العراقية؟

المطلب الاول: الايديولوجية الدينية السياسية:

The first requirement: the political and religious ideology:

للإجابة عن التساؤل اعلاه ان الايديولوجية الدينية اثرت بشكل واضح في تكوين الثقافة السياسية، في المجتمع العراقي وفي المجتمعات العربية والاسلامية عموماً، فلكل جماعة مهما صغر حجمها ثقافة، وفي كل ثقافة نسق للقيم يحدد لأفراد المجتمع انماط السلوك فأن للقيم اكثر من مصدر الدين الواحد منها، الا ان الدين يضفي على القيم قداسة تقويتها وتؤكد على احترام الجميع لها بل والخضوع لها دون نقاش، ومن شأن هذا الوضع ان يرفع من درجة انضباط افراد المجتمع، فيعمل الدين على المحافظة على السلام والامن الاجتماعي داخل المجتمع الواحد[28].

إذ شهد تاريخ نشوء الدولة العربية الاسلامية نظريات سياسية عديدة تمثل ايديولوجيات دينية سياسية، من ابرزها نظرية الخلافة، نظرية الامامة، ونظريات فرق المعتزلة والخوارج وغيرها. غير ان نظرية الخلافة هي التي سيطرت للمدة الاطول في تاريخ الدولة العربية الاسلامية، في حين اضحت النظريات الاخرى في موقف المعارضة.

ووفقاً للماوردي لابد من توفر مجموعة من الشروط للخلافة وتنقسم على ركنين هما: اهل الحل والعقد، و اهل الامامة ولكل منهما شروط لابد ان تتوفر[29]

اولاً: شروط اهل الحل والعقد:

أ– العدالة الجامعة لشروطها.

ب– العلم الذي يتوصل الى معرفة من يستحق الامامة على الشروط المعتبرة فيها.

ج– الرأي والحكمة المؤديان الى اختيار من هو للإمامة اصلح وبتدبير المصالح اقوم واعرف.

ثانياً: شروط اهل الامامة:

أ– العدالة على شروطها الجامعة.

ب– العلم المؤدي الى الاجتهاد في النوازل والاحكام.

ج– سلامة الحواس من السمع والبصر واللسان ليصبح معهما مباشرة ما يدرك بها.

د– سلامة الاعضاء من نقص يمنع من استيفاء الحركة وسرعة النهوض.

هـ– الرأي المفضي الى سياسة الراعي وتدبير المصالح.

و– الشجاعة والنجدة المؤدية الى حماية البيضة وجهاد العدو.

ز– النسب وهو ان يكون من قريش لورود النص فيه وانعقا الاجماع عليه.

بمعنى ان الثقافة السياسية تعني ان اهل الحل والعقد هم المعنيون بالاختيار وليس جموع المسلمين، وانطباق الشروط من اهل الامامة تمنحها الشرعية والقبول بعد اختيار اهل الحل والعقد.

وبعد تحديد الشروط الواجب توافرها في الخليفة، فأن هناك الية لاختيار الخليفة من خلال قيام اهل الحل والعقد، ومن خلال نظام الشورى لاختيار الحاكم. والشورى هي "استخراج الرأي في مراجعة البعض الى البعض، والشورى الامر الذي يتشاور فيه"[30].

الا انه بعد عهد الخلفاء الراشدين وبعد الاشارة الى تاريخ الدولة الاسلامية القائمة على نظرية الخلافة من خلال الشورى واختيار اهل الحل والعقد للخليفة يتضح ان طريقة اختيار الخليفة كانت قائمة على نظرية الشورى والبيعة فتراجعت حتى اصبحت الشورى شكلية ووراثية (انتقال الخلافة من الاب الى الابن) بل ابعد من ذلك استبعاد شرط اساسي هو النسب في اختيار الخليفة، إذ انه ضرورة وجود النسب القريشي في اختيار الخليفة مما جعل العهود اللاحقة لعصر الخلافة هي عهود ملكية سلطوية قائمة على اساس ديني وبالتالي نلاحظ مدى تأثير الايديولوجية الدينية في بناء الدولة واختيار الحاكم[31].

من خلال ما تقدم يتضح لنا ان الدولة الإسلامية خطت لنفسها ثقافة سياسية هي في تبني طريقٍ ديني في الحكم على غرار الحكم الديني السائد في أوربا في العصور الوسطى، إذ كان الحاكم مفوضاً من الاله ولا يمكن للشعب الخروج عنه، والذي بدوره يولد ثقافة الخضوع للنظام السياسي وعدم الاعتراض عليه وبالنتيجة يولد سخطاً شعبياً واستياء من الحكومة وعدم المساندة والدعم لسلطانها مما يؤدي الى سرعة انهيارها والاطاحة بها، وذلك ان الشعوب دائما ما تبحث عن الحكم المدني الذي يسمح بممارسة الحقوق والحريات.

بمعنى ان للأيديولوجية الدينية تأثيراً في تكوين ثقافة سياسية معينة، ففي العصور الاموية والعباسية والدول السلطانية الحاكمة بإسم الاسلام فيما بعد اصبحت الشورى شكلية، إذ اصبح نمط انتقال السلطة وراثياً ذا طابع ديني مما يولد ثقافة سياسية خاضعة وتابعة لشخص الحاكم او الخليفة، او السلطان. وفي هذا المجال لابد من الاشارة الى ان تشكيل الحركات الاسلامية في العراق واعتناقها ايديولوجيا دينية كنهج للنشاط السياسي وفي ظل نظام شمولي غير ديمقراطي أُنفيت هذه الحركات الى الخارج لتعمل في مجال المعارضة لحين التغير السياسي عام 2003، وتولي تلك الاحزاب السلطة في ظل نظام حكم ديمقراطي نيابي يتولى السلطة عن طريق الانتخابات.

إذ كان لتداعيات التغيير السياسي في العراق في عام 2003، دور كبير في خلق ارباك في المنظومة القيمية على مستوى الفرد والدولة، إذ اقتضى ذلك من المرجعية الدينية العليا أن تكون فاعلة في المشهد السياسي بما تمثله من مركز استقطاب واحترام من جميع المؤسسات والأفراد، وتبرز فاعليتها من خلال خطب صلاة الجمعة بوصفها دليل عمل وسياسة عامة تعكسُ المطالب المجتمعية للمجتمع العراقي فضلاً عن الاستفتاءات التي كانت المسار العام للتوجه المرجعي والتي تُعرض أمام صانع القرار السياسي. وتصدت المرجعية الدينية إلى كثير من التحديات منها حماية المال العام وحرمة استخدام البنايات الحكومية لغرض السكن، ومنع حدوث الحرب الأهلية والطائفية واتساعها، والرد المتوازن على الفتاوى الإرهابية والتكفيرية التي تدعو إلى قتل الشيعة وكل مَن يخالفها، وكذلك حرمت المرجعية الدم العراقي بدافع الانتقام، ودائما ما دعت الشعب العراقي بكل اطيافهِ إلى ضبط النفس في مواجهة التحديات. ففي المدة التي سبقت سنة 2003، لم يخرج السيد علي السيستاني[32] (دام ظلّه) من النمط التقليدي للمرجعية الدينية والنهج الذي ينأى عن الشأن السياسي على غرار المراجع السابقين مثل السيد أبي القاسم الخوئي، ولكن تحولت المرجعية الدينية إلى أكثر فاعلية في الحياة السياسية بعد 2003، مما أثر في مسار العملية السياسية الانتقالية في العراق، ولاسيما في تنظيم الانتخابات وكتابة الدستور[33]. إذ اتضح ان للمرجعية الرشيدة في النجف الاشرف دوراً ايجابياً في استقرار العملية السياسية وتوجيه مسارها نحو الاستقرار، من خلال الفتاوى التي تحث على المشاركة السياسية الفعالة من قبل الشعب وتحقيق الانتقال الديمقراطي.

المطلب الثاني: الايديولوجية القومية:

The second requirement: the national ideology:

يمكن تعريف القومية بشكل واسع بأنها: "الاعتقاد ان الامة هي المبدأ المركزي للتنظيم السياسي، ولذلك تقوم على افتراضين مركزيين اولهما: ان الجنس البشري ينقسم طبيعياً الى امم متمايزة، ثانيهما: ان الامة اكثر وحدة ملائمة وربما الوحدة الوحيدة الشرعية للحكم السياسي، ولذلك عملت القومية السياسية الكلاسيكية على ان تجعل حدود الدولة تتطابق مع حدود الامة، ومن هنا سيتطابق الانتماء القومي والمواطنة في داخل ما يسمى الدولة / الامة لكن القومية ظاهرة مركبة وعالية التنوع، فلا توجد فقط اشكال اثنية وثقافية وسياسية متمايزة للقومية. بل ان التداعيات السياسية للقومية اتسمت باتساع نطاقها وتناقضها في بعض الاحيان[34].

تأسيس الدولة العراقية الحديثة استهل حكام العهد الملكي خطاباتهم بالتركيز على مفردة (القومية)، الا انهم لم يكونوا ليوضحوا ماذا يعنون بالقومية أهي القومية العراقية ام القومية العربية. ان هذا الغموض قد زال عندما اظهرت الاسرة الملكية والضباط الشريفيين[35] السابقين الذين ارتبطت مصائرهم مع بعض، ميلاً واضحا نحو القومية العربية، إذ تم اعتماد فكرة (الوحدة العربية الجامعة) بوصفها الايديولوجية المؤسسة لدولة الامة العراقية الحديثة. لكن مثل هذا الطرح لم يلق قبولاً لدى معظم التكوينات الموجودة في العراق، إذ اصطدم بواقع التنوع الاثني والديني والمذهبي الذي يتميز به المجتمع العراقي[36].

ومثلما تبنى النظام الملكي في العراق اسساً ايديولوجيا قومية في بنيته السياسية، فأن السمات الايديولوجية في العهد الجمهوري كانت في خضم صراع ايديولوجيات متنافسة بقوة، هي الايديولوجيات اليسارية (الشيوعية والاشتراكية، والايديولوجية القومية)، وبعد حقب زمنية:[37]

- عهد الزعيم عبد الكريم قاسم 1958.1963.
- عهد حكم البعث المنحل الاول 1963.1964.
- عهد حكم الاخوين عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف 1964.1968.
- عهد حكم حزب البعث المنحل الثاني 1968. 2003.

وعند البحث في الثقافة السياسية في ظل حكم البعث المنحل، كان التأكيد على نمط الثقافة الاحادية التي حاول النظام السياسي فرضها على المجتمع والدولة عبر جملة مؤسسات وادوات منها: مؤسسة الاشبال والطلائع، والجيش الشعبي، والجمعيات الفلاحية، النقابات العمالية، الاتحاد الوطني لطلبة العراق، وغير ذلك، فضلاً عن المؤسسات الحزبية والعسكرية والامنية، لذا نجد تأثيراً سلبياً واضحاً لتلك المؤسسات على الثقافة السياسية لأفراد الاسرة العراقية[38].

من خلال الاطلاع على مكونات هذا الخطاب وماهيته، ينبغي تحديد علاقة ايديولوجيا النظام الشمولي بالسلطة السياسية وكيف اسست هذه الايديولوجيا لنمط من السلطة يؤمن للحزب الانفراد بالسلطة. وانها تفضل الاسلوب الإنقلابي في التغيير، وإنها أهملت الطريق البرلماني للوصول الى السلطة[39].

جوهر المشكلة كان يكمن في ان الايديولوجية القومية العربية التي تبنتها قد عمقت من حدة الانقسامات الطائفية والاثنية بدل من ان تعمل على تقليصها، ووقفت عائقاً يحول دون

امكانية بناء هوية وطنية عراقية، وخصوصاً بعد ان نحت هذه النخبة منحاً يقوم على استبعاد واقصاء كل من لا يساير توجهاتها والنزول به الى مرتبة من التبعية الدائمية والنظر اليه على انه مواطن ليس من الدرجة الاولى يدعمها في ذلك تحكمها المطلق بمقاليد القوى السياسية والاقتصادية[40].

كذلك نستنتج انها ابعدت مؤسسات التنشئة الاجتماعية عن ممارسة دورها في بناء ثقافة المشاركة او الثقافة المساهمة التي من اسسها احترام التعددية الاجتماعية الاثنية والقومية والدينية في المجتمع العراقي، وكذلك منعت من نشر قيم الثقافة الديمقراطية التي تؤكد على الانتخابات كوسيلة لحل المشكلات والصراعات السياسية بدل من العنف ووسائل القوة والانقلاب بما في ذلك تقييد الحريات العامة كحرية العقيدة وتكوين الاحزاب... الخ.

المبحث الثالث

Third Requirement

تأثير النظام الشمولي في تكوين الثقافة السياسية

The impact of the totalitarian regime on the formation of political culture

ان الشمولية (*Totalitarianisme*) مشتق من الفعل اللاتيني (*Totalitas*) اي الكل او الامتلاء وهي نظام المجتمع المغلق وشكل من اشكال الحكم الشمولي السياسي للطغيان، إذ ينعدم على مستواه القانون والنظام وتكون السلطة بيد رجل واحد، فالشمولية هي احدى طرق الحكم وفي اغلب الكتابات السياسية تكون مقابلة للديمقراطية، وهي باختصار تعني "نظام سياسي يسيطر فيه حزب واحد فقط على الحياة السياسية في الدولة ولا يسمح بوجود معارضة او تداول سلمي للسلطة، فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوجود نظام بوليسي قوي يعتمد على القمع والارهاب، ويتدخل في الشؤون الخاصة بالأفراد، كما يمنع ويضع حد لحرية التعبير عن الرأي ويسيطر تماماً على وسائل الاعلام وكافة النشاطات السياسية"[41].

وعليه فالشمولية ذات صيغة استبدادية ظهرت في القرن العشرين، ففي الدولة الشمولية لا يوجد معنى للفرد ولا يعرف الا من خلال علاقته بالمجموع (الشعب او الامة) فتصبح الدولة مطلقة ويتم عسكرتها لتأمين الارهاب والتمكين من الهيمنة على الافراد ومن اشهر الامثلة التاريخية على تجارب الحكم الشمولي هما: (الحزب النازي في المانيا والحزب الشيوعي في روسيا)، وهذا ما جعل الشمولية مرتبطة بالطغيان[42].

فقد عملت الشمولية حركة ونظاماً على تهديم وسائط المجال العام وما يخلص به من رأي عام وتحييد لإرادة السلطة، وذلك ادى الى خلق مناخ متدهور لذلك الرأي لجعل الناس راغبة في دفع الثمن على شكل تأييد لقيام دولة بوليسية تمارس ارهاباً خفياً هدفه ان يسود في الشارع شعار (القانون والنظام)، لعل هذا الشعور هو الذي دفع بعجلة الشمولية الى ان تنجز مهمتها في القضاء على فاعلية المجتمع وتحويلها الى انصياع تام لتلك الهيمنة الكليانية[43].

وتبدأ الجماهير بتقديم قرابين الولاء والطاعة تصوراً فيها انها بدأت تمسك بزمام الامور، ولم يكن ذلك ليحصل الا من خلال منهجيات وبرامجيات صهر وتلقين ودعاية كانت تمثل العمود الفقري للشمولية. فهذه المناهج من حيث كونها تقنيات في الحكم تتبدى في بساطتها ذات فعالية حاذقة، فهي لا توفر احتكاراً للسلطة فحسب، بل ثقة لا نظير لها في ان كل الاوامر ينبغي ان تنفذ على الدوام[44].

من خلال ما تقدم نستطيع ان نميز النظام الشمولي التوتاليتاري بسمات متداخلة هي:[45]

1. ايديولوجية مخلصّة.
2. حزب جماهيري يحتكر السلطة وبزعامة دكتاتور.
3. نظام ارهابي تدعمه السلطة سرياً.
4. احتكار السيطرة على استخدام القوة.
5. اقتصاد مركزي موجه.

لذلك فالعنف يصبح رديفاً لحال الحكم الشمولي وتحاول الدولة الشمولية ابقاء هذا الحال الترافقي الدائم البقاء لأنها تكتسب من خلاله مشروعية بقائها، وذلك حال ما كان من دولة البعد الواحد والنظام الشمولي في العراق قبل عام 2003[46].

فضلا عن السمات سالفة الذكر التي تتميز بها الشمولية، فلها خصائص مختلفة تماماً إذ تعرف (حنة ارنت) في عملها الكلاسيكي بعنوان (اسس التوليتارية) بأنها: "الهيمنة المستمرة على كل فرد في كل منحى من مناحي الحياة" وانطلاقاً من تعريف حنة ارنت يمكن تحديد خصائص للشمولية تنطبق هذه الخصائص جميعها على مدى حكم حزب البعث المنحل وعلى وجه الخصوص المدة (1979–2003) وتشمل خصائص الحكم الشمولي ما يلي:[47]

1. الحكم الفردي للقائد.
2. الهيمنة على النظام القانوني.

3. الهيمنة على القيم الاخلاقية.

اما الدعائم الثلاثة التي تستند إليها تلك الانظمة فأنها تتمثل بالآتي[48]:

1. الايديولوجية.
2. الحزب.
3. الجهاز الاداري.

كان النظام الشمولي في العراق خزاناً للموارد البشرية لأمداد هيئات الدولة بمن يسيرها، واداة ايديولوجية للتحكم في العقول، وهيأة مشرعنة تنشأ رموز الشرعية وتتلاعب بها، والة للرقابة تتحكم في المخالفين والمعارضين ووسيلة للتعبئة الشاملة والهيمنة في ان واحد. إذ كان النظام ينشأ حركة من الحركات العديدة السرية النخبوية التي اتسمت قبل توليها السلطة بوجهين: جناح عسكري تآمري، ومنظمة سياسية جماهيرية، على ضعف هذه الاخيرة[49].

ومما ساعد النظام الشمولي على احكام قبضته التسلطية هو استخدام المؤسسة العسكرية كأداة للقهر الداخلي ولقمع اي معارضة (حقيقية كانت ام محتملة) (تبين هذا الدور بشكل اكثر وضوحاً في دور تلك المؤسسة في قمع الانتفاضة الشعبانية عام 1991على سبيل المثال)، وكذلك الاعتماد على شبكة الولاءات القرابية من خلال ظهور نخبة حكم كانت تزداد ضيقاً، وفوق هذا وذاك تحولت دولة الحكم الشمولي الى دولة تعتمد على الاقتصاد الريعي بفضل الثروة النفطية والارتفاع المتزايد لعائداتها، ابتداء من عقد السبعينات من القرن الماضي، إذ كان من نتاج ذلك ان ارتبط المجتمع بالدولة وتزايد اعتماده عليها بعد ان اصبحت هي مصدر رزقه الاساسي[50].

ان اندماج السلطتين الاقتصادية والسياسية هو واحد من نتاج الريعية النفطية، والتحول من اقتصاد السوق الى الاقتصاد المركزي وهذا يفضي الى تحكم الدولة المباشر في الصناعات والمصارف والتجارة، والقسم الاكبر من الزراعة والخدمات وسواها من القطاعات حيثما تقترن رأسمالية الدولة بالريعية النفطية فتتحول الدولة من منظم الى مالك ومنتج، وبذا تصبح اكبر مالك ومنتج ومستخدم منفرد[51].

استطاع النظام الشمولي ان يوسع من قاعدة الرمز القومي ـ التعبوي ـ الديني حتى تغلغل في كل اجزاء ونواحي حياة المجتمع وذلك عبر وسائل عدة منها: [52]

1. طريق المؤسسة الحزبية المتغلغلة في كل مرافق الحياة وكذلك بوسيلة ازاحة الطبقات المؤثرة في الشارع العراقي كالبرجوازية المدنية.

2. عن طريق احاطة المناسبات الحزبية بنوع من الطقوس الاحتفالية وشبه الدينية كاعياد البيعة والميلاد، وذلك من اجل تعزيز الولاء للقائد الفرد.
3. وطريق ثالث هو المسيرات او المظاهرات التأييدية لسلوك النظام التي تستعمل كوسيلة للترهيب والتذويب ضد اي جهة اعتراضية وهنا تلعب الكتلة الجماهيرية الدور الابرز في تنكيص الوعي الفردي المتنور او النقدي، ولذلك تجد الافراد ودون اي تردد يشاركون في المسيرة رغماً عنهم ويذهبون مع هياج وحماسة الجماعة الرعوية هذه، وبذلك تتغير اعتقادات الافراد وسيدفعهم الخوف بل دفعهم من اجل تنمية شكوكه ويطرحها جانباً ليندمج مع هذا العصاب والمرض التصحيري اي الذي يحول واحة الفعل السياسية الى قفر لا وجود او تفاعل فيه.

وبذلك قضت السلطة الشمولية لنظام البعث المنحل على اي احتمال لظهور اي شكل من اشكال المعارضة السياسية يدعمها في ذلك وجود عدد من المؤسسات الامنية والاستخبارية والحزبية التي اتقنت استخدام اساليب العنف بقسوة ليصبح العنف اداة لتحكم الدولة، وقد ارست هذه المؤسسات شبكة رقابية صارمة من الشك والخوف والكبت، تخللت اوجه الحياة كافة في العراق، ولم تدع هذه البيئة مجالا لقيام اي شكل مؤسساتي من مؤسسات العمل المدني او السياسي لاسيما المؤسسات اللازمة لقيام الديمقراطية التمثيلية، والتي تمثل الشرط الاساسي لقيام الهوية العراقية[53].

وقد اعتمد النظام الدكتاتوري على اسس استطاع من خلالها حكم العراق بدموية وقسر واستبداد اكثر من 35 سنة:[54]

1. اعتبار كل الناس في المجتمع اعداء محتملين.
2. من اجل حماية النظام من هؤلاء(الاعداء المحتملين) يلزم تكوين آلة عسكرية قادرة على قمعهم.
3. ولإتمام تلك الحماية يجب ان يغيب اصحاب الفكر المختلف واي نشاط سياسي من غير التابعين والخاضعين للنظام.
4. يفترض ويجب العمل على كسب الناس لحزب النظام بمختلف الوسائل وان كان العنف من بينها.
5. تشكيل اكثر من جهاز امني يمارس كل واحد منها رقابة على الاخر بحيث لا يمكن ان يعتمد النظام على جهاز واحد حذرا من ذلك التفرد الذي قد ينقلب ضده.
6. كان النظام يمنح ويحرم من يشاء قسطا من الحرية في كل امور الحياة، وفقاً لخدمة مصالحه.

7. اعتمد النظام فكرة (فرق تسد) والتحالف المؤقت لضرب اي قوة يمكنها ان تنبري لمعارضته.
8. من اجل السيطرة على برنامج التلقين (غسيل الدماغ) المتواصل، لزم النظام ان يكون له اجهزة اعلامية خاضعة وطائعة، لذلك فسيطر على كل الاجهزة المرئية والمسموعة والمقروءة.

وهكذا يبدو من الواضح ان نتائج تلك السياسة الاستبدادية المتراكمة، قد ادت الى ضعف النضج السياسي لغالبية العراقيين، ما ادى الى اضعاف الوعي الديمقراطي، لأن ثقافة الاستبداد لا تنتج سوى الخوف من الحاكم وتبرير سلطته، ان النظام الشمولي في العراق ادى الى ترسيخ ثقافة سياسية هي ثقافة الخضوع وانعدام الرغبة في المشاركة السياسية، وضعف في ممارسة اي حق من الحقوق السياسية، مما ادى الى ترسيخ الخوف والخنوع في سلوك وتوجهات المواطن تجاه النظام والسلطة، نتيجة سلسلة من الممارسات والحكم الاستبدادي الذي لازم الدولة العراقية منذ قرون عدة. ولكن في نفس الوقت فأن الخروج من ثقافة الخضوع تمثل في ظهور حركات واحزاب سياسية معارضة كانت شكلاً معارضاً لثقافة الخضوع، إذ كانت تعمل بسرية او تعمل خارج البلاد نتيجة لقسوة النظام الشمولي آنذاك.

المبحث الرابع

Fourth Section

تأثير شرعية النظام السياسي على الثقافة السياسية

The impact of the legitimacy of the political system on political culture

ما هي العلاقة بين شرعية النظام السياسية والثقافة السياسية؟ وما هو انعكاس شكل شرعية النظام السياسي على الثقافة السياسية في المجتمع العراقي؟

للإجابة عن التساؤلات أعلاه حاول الكثير من الباحثين اعطاء مفهوم الشرعية، ولكن يبقى الاختلاف حول المفهوم وعدم الاتفاق على تعريف جامع للشرعية. وعلى الرغم من تلك الخلافات الا انهم يتفقون على نقطة اساسية، هي ان الشرعية تعتبر الاساس الذي يقوم عليه نظام الحكم، والقاعدة التي تمده بالاستقرار والثبات.

يؤكد (لويس ديمون) ان النظرية السياسية لا يمكن ان تكون نظرية اية سلطة، انما نظرية السلطة الشرعية، وهذا يعني عدم اقتصار السياسة على ممارسة السيطرة وغاياتها فحسب، وانما على العكس يجب التركيز على ما يجعل تلك السيطرة ممكنة، والشرعية وسيلة لجعل السلطة دائمة ومستقرة. كما يرى (بول باستيد) ان مصطلح الشرعية يعني: "اساس السلطة وتبرير الخضوع والطاعة الناجمة عنها"[(55)].

كما يرى (روبرت ماك ايفر): "بأن الشرعية تتحقق حينما تكون ادراكات النخبة الحاكمة لنفسها، وتقدير غالبية المجتمع لها متطابقين وفي توافق تام مع القيم والمصالح الاساسية للمجتمع، وبما يحفظ للمجتمع تماسكه واستقراره". ومن خلال هذا التعريف نجد ان الشرعية تتحقق إذا كان كلاً من الطبقة الحاكمة والمحكومة تتسم بالانسجام والاتفاق فيما بينها، وتضع النخب الحاكمة ضمن اولوياتها المصلحة العامة للمجتمع، وان قراراتها لا تخرج عن نطاق القيم الاجتماعية، وهذا ما ينعكس ايجاباً على استقرار وثبات النظام السياسي القائم ويزيد ثقة المحكومين بالنظام السياسي(56). فكرة الشرعية هنا مستمدة من مسألة التطابق ما بين قيم النخبة ومصالح المجتمع وآلية تحقيق هدف الرضا الاجتماعي ويمكن لهذه الشرعية ان تتحقق بطرق مختلفة ولا يشترط ان تكون الانتخابات هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الشرعية وهو ما يقترب من فكرة ماكس فيبر.

في حين يرى (ماكس فيبر) ان: "النظام الحاكم يكون شرعياً عن الحد الذي يشعر مواطنوه ان ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة، والمواطنون يضفون الشرعية على نظام الحكم، اي لا يقبلون بحقه ان يمارس السلطة الا لأسباب يقوم عليها هذا القبول سواء كانت دينية او دنيوية". ان اكثر انواع التأييد استقراراً هو ذلك النوع المستمد من ايمان الافراد بأن من واجبهم قبول وطاعة الحاكم، والالتزام بالأهداف التي يرمي اليها النظام السياسي، فالنظام السياسي خلال محاولته لمواجهة تحديات الحكم، فأن قدرته وكفاءته في حالة كون الناس مساندين له تختلف عما ان يكون الناس ضده سواء بالفرض والاعتراض وعدم التعارض مع النظام(57).

يفرق ماكس فيبر بين ثلاثة مصادر لأنماط الشرعية لممارسة السلطة، وهي تعتبر قواعد للشرعية: الشرعية الاجتماعية "التقليدية" الشرعية القانونية "العقلانية" والشرعية الروحية "الكارزمية":

1. الشرعية (التقليدية):

وهي الشرعية التي تكون فيها السلطة التي لا تمارس من قبل شخص أو فرد معين بمفرده، وإنما فيها يكون جميع الأفراد خاضعين ويتصرفون وفقاَ لما يؤطر بالعادات والتقاليد من قوانين، والهدف الأساس من الخضوع والطاعة، هو إرضاء الجماعة دون الخروج عن أعرافهم التي تكونوا عليها، وهكذا نوع من السلطة كان سائداً في مجتمعات العصور المندثرة، ولاسيما في المجتمع البدائي والمجتمع التقليدي، لأن الكل كانوا يعيشون وفق نظام بدائي تحكمه العادات والتقاليد والأعراف، ويظهر بصورة واضحة في المجتمعات التي لا تؤلف دولة، وما على الفرد إلا مراعاتها واتباعها

والامتناع عن أية مبادرة مخالفة لها والتي قد تعرضه إلى عقوبات طبيعية وإلهية، وهذا النوع من السلطة، في المجتمعات المعاصرة يكاد يكون نادراً، ولم يظهر ألا في جماعات محددة، كما في المجتمعات الإفريقية وفي أمريكا الجنوبية، حيث توجد جماعات لا زالت تعيش وفق هذا النمط الاجتماعي[58].

2. الشرعية القانونية (العقلانية):

هي تلك الشرعية التي تقوم فيها السلطة على أساس قانون ارتضاه الناس، لأنه صادر عن العقل والمنطق، وتسمى أيضاً بـ "السلطة القانونية" المستمد من الاعتراف بمعقولية التشريعات والقوانين التي تساهم في استقرار النظام أكثر من غيره، لاعتمادها على القانون واحترامه بما يتماشى والتطور ومصلحة الجماعة، ويسميها "فيبر" "السلطة الرشيدة" لأنها تسعى للتوفيق بين سيادة القانون واستقرار النظام من جهة، والتطور التاريخي من جهة أخرى رغم ما في ذلك من صعوبة باعتبارها ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالجماعة، وليس لها مفهوم سياسي فقط[59].

3. الشرعية الكارزمية:

وهذا النوع من الشرعية عند "ماكس فيبر" يطلق عليه بـ"الشرعية الكاريزمية" المبنية على الاعتقاد الانفعالي في قدرات شخص استثنائي بسبب قداسته أو بطولته أو ميزاته المثالية، فتقوم بولاء الناس وإيمانهم بهذا القائد الكاريزمي الملهم، وذلك باعتبار أنَّ لديه من الخصائص والصفات ما لم يتح لغيره من أبناء الشعب[60].

إنَّ الهيمنة التي تسعى اليها الدولة الحديثة هي في المعنى الغرامشي، خليط من الرضى والاكراه. وبينما يتولد انتاج الرضى عن المؤسسات المجتمعية (المؤسسة التعليمية، المؤسسة الدينية، العائلة... الخ) فأن الموارد المادية تدعم وسائل الاكراه. وايضاً تدعم الرضى الشعبي إذا زادت الدولة في انفاقها على التحديات ونسب الولاءات والتعيين. إذا فالعوامل الاقتصادية تمكن الدولة من تشكيل اجهزة امنية ضخمة في حين يولد الرضى الشعبي الشرعية. نظرياً، تشكل مفاهيم الشرعية سواء استمدت من التقاليد التراثية ام من انظمة الحق الحديثة، النسيج الثقافي الذي يمسك الاطار المادي لماكنة الدولة ويديمه. فإذا كان النسيج الثقافي هشاً، اندلعت ازمة. ويعد هذا التصادم الممكن بين متانة استقلالية الدولة وضعف التأسيس الشرعي من محفزات التسلطية المفرطة، ما يزيد الحاجة الى تقنيات التعبئة الجماهيرية احدى المستلزمات الاساسية للأنظمة التوتالتيارية[61].

من خلال ما تقدم نخلص الى ان الشرعية تعكس رضا وقبول المحكومين عن الحاكم وان له الحق في ان يحكم، إذ ان الاخير يستمد شرعيته وثقته انطلاقاً من القبول والتأييد الجمهوري، وعليه فأن مفهوم الشرعية يأخذ بعدين:[62]

1. بعد قانوني: اي ان ممارسة السلطة تكون وفق اطر قانونية وضعية، ومعايير دستورية.
2. بعد قيمي: وهنا يمكن ان نقول عن السلطة بأنها شرعية إذا قوبلت بالرضا والتأييد الشعبي، وتعكس مدى قبول الشعب لذلك الحاكم في ان يحكم، ويكون ذلك وفق ما لا يتعارض و قيمهم ومبادئهم، وهنا يتحقق الرضا الشعبي لتلك السلطة القائمة.

على المستوى العراقي، لم تزل مسألة الشرعية مسألة اشكالية للحكومات المتعاقبة، فقد كان على العثمانيين ان يعيدوا ابتكار المفاهيم الكلاسيكية للشرعية، نعني مفهوم الخلافة كسلطة سياسية ذات شرعية دينية. كما ان النظام الملكي صاغ مجموعته الخاصة من النظم الشرعية(الدستور، البرلمان، النسب الهاشمي للملك)، واخترع الجمهوريون تصوراً جديداً (تمثيل الشعب) واحيا حكم البعث المنحل خطاب الشرعية باسم (الثورة) ثم دمج العناصر السابقة في خطاب الشرعية كلها[63].

ذكرنا في المطلب السابق ان العراق في العهد الجمهوري قبل العام 2003، يعاني من حكم شمولي بكل ما يعني العناصر التي تمتلكها النظم الشمولية العالمية، فأن هكذا نوع من الانظمة، لم يكن يتمتع لا بالشرعية العقلانية ولا التقليدية كما ذكرها ماكس فيبر في تقسيمه لأنواع الشرعية ولكنه حاول بناء شرعية الكاريزما انسجاماً مع نهج الشمولية الذي تبناه النظام، إذ انه وخلال فترات العهد الجمهوري، كانت الوسيلة لانتقال السلطة هي الانقلابات العسكرية وسيادة العسكر على السلطة. كل ذلك ادى الى زرع الخوف في نفوس الشعب وعدم التفاعل مع النظام السياسي وعدم التفكير بأي مشاركة سياسية.

لم تعد شرعية الحكم تستند كما كانت، الى شرف نسب الحاكم في النظام الملكي، بل على كاريزما الزعيم ولم يعد الحق في الحكم يعتمد على السياسة المؤسساتية البرلمانية بل على العقيدة الدوغماتية[64] مع التركيز على كيان كلي مجرد يدعى (الشعب او الثورة). غير ان هذه الشرعية الايديولوجية كانت مزعزعة من الناحية المؤسساتية، بالنتيجة استفحال ازمة شرعية مزدوجة، إذ كان الكرد يلجؤون الى السلاح بصورة شبه دائمة احتجاجاً على استبعادهم وكان الليبراليون، واليساريون، والجماعات المعارضة كافة في المعارضة السرية. إذ كانت الايديولوجيات الحديثة ادوات

غير كافية لتكوين الشرعية وكانت القوى الحديثة تطالب بضمها مؤسساتياً وبالمشاركة التي لم تتحقق ابداً ولعل مواطن الضعف التي زادت بفعل استقلالية الدولة تلك الاستقلالية التي عززت بدورها النزعة الدولتية التي ليس لها في السياسة الا تسمية واحدة وهي الاستبداد(65).

ولقد استعار نظام الحكم الشمولي الدكتاتوري من تجارب النظم الشمولية مفاهيم وادوات عدها كمشاركة سياسية في حين انها لم ترتقِ الى المفهوم كما هو سائد في النظم الديمقراطية مثل(الجبهات السياسية).

فالعلاقة بين الشرعية والثقافة السياسية اشبه ما تكون بالعلاقة ما بين الوسيلة والهدف، فالنظام السياسي من خلال ترسيخ ثقافة الرضا عن ادائه انما تمكن من توليد ثقافة سياسية مؤيدة لتنتج بدورها شرعية سياسية. ويمكن للنظام هنا ان يوظف عدة ادوات ومن ضمنها الايديولوجية لتوليد حالة الرضا عن البنية السياسية القائمة وبالتالي اكتساب الشرعية. فالشرعية السياسية هي نتاج لحالة الرضا الاجتماعي الذي يعد بحد ذاته ثقافة سياسية يسعى النظام الى تكريسها داخل المجتمع، ومثلما هي وسيلة وغاية هي ايضاً مقدمة ونتيجة.

من خلال ما تقدم اعتمد النظام السياسي على وسائل اخرى للشرعية غير الوسائل الديمقراطية المعروفة (عن طريق صناديق الاقتراع) إذ اعتمد على تمجيد شخص القائد واعطاءه نسب مزيف و تقديس مكانته دينياً في الاوساط الشعبية. وعدم امكانية الاعتراض عليه او المطالبة بالمشاركة الشعبية في الحياة السياسية.

إنَّ شرعية النظام السياسي من ابرز القوى المؤثرة في الثقافة السياسية، إذ كلما كان النظام السياسي يتمتع بقدر من الشرعية، كان هناك وعي جماهيري مبني على ثقافة المشاركة في الحياة السياسية. والعكس تماماً، إذا افتقد النظام شرعيته، حدثت بينه وبين الشعب فجوة عميقة، وتتولد حالة من اللامبالاة الشعبية وعدم دعم ومساندة النظام واستغلال الفرص للإطاحة بذلك النظام.

الخاتمـــــــة

Conclusion

خلال ذكر القوى المؤثرة في الثقافة السياسية، نجد أنَّ العراق مر بمراحل حكم غير ديمقراطية منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921، حتى التغيير السياسي الحاصل عام 2003، على يد الاحتلال الامريكي، مما عكس التراكم الاستبدادي سلباً على عملية ممارسة الحقوق السياسية. وبقيت الولاءات الفرعية سائدة لدى المواطن العراقي، إذ ما زالت القومية والطائفية والاثنية مسيطرة على سلوك الناخب العراقي. فبعد التغير السياسي الذي حدث بعد عام 2003، فأن نموذج الشرعية السياسية قد تغير، إذ بدأ النظام السياسي ينحو باتجاه الشرعية القانونية العقلانية القائمة على الانتخابات وبالتأكيد ان ذلك سيعكس تأثير الثقافة السياسية على طريقة التصويت في الانتخابات مثلما يعكس تأثير الانتخابات في تنمية ثقافة سياسية مساهمة. فقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات من ابرزها:

1. مرّ العراق بازمنة مختلفة، منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921م، وحتى التحول الديمقراطي عام 2003م، فخلال هذه الفترات خضع العراق تحت حكم العديد من الانظمة اغلبها غير ديمقراطي، فلكل نظام سياسي كان له اثر في تكوين الثقافة السياسية في المجتمع العراقي.
2. إنَّ المجتمع العراقي مجتمع متعدد المكونات، وغالباً ما يغلب عليه الطابع العشائري، فللقبيلة الدور الواضح في تكوين الثقافة السياسية للمجتمع العراقي.
3. لا يزال المجتمع العراقي متأثراً بالحكم الاسلامي خلال الحقب الزمنية الماضية، اخرها فترة الخلافة العثمانية. فقد اسهمت الايديولوجيا الدينية في ترسيخ ثقافة التبعية لشخص الحاكم.
4. إنَّ العراق وقبل عام 2003م كان يعاني من انظمة الحكم الشمولي خلال الجمهوريات الاربع، مما انعكس سلباً على تكوين ثقافة سياسية هي من نوع ثقافة التبعية والخضوع.
5. إنَّ الانظمة السياسية، قبل التحول الديمقراطي عام 2003م، لم تكن تتمتع بالقدر الكافي من الشرعية، مما ساهم في تكوين ثقافة الخضوع لدى المواطن العراقي.
6. ساهمت هذه القوى جميعها في ابراز الثقافات الفرعية في المجتمع العراقي على حساب ثقافة المواطنة والمشاركة.
7. يمكن الاستنتاج بالحاجة الماسة الى بناء ثقافة سياسية داعمة للتحولات الديمقراطية تؤكد على بناء المواطنة والمشاركة السياسية واحترام الحريات العامة وحقوق الانسان.

الهـــوامـــش

End Notes

(1) علي احمد المعماري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص117.116.

(2) يعد مصطلح القبيلة من المفاهيم التي تعددت تعاريفها، على الرغم من اتساع استعمال المصطلح فأنه لا يحظى بالاتفاق على الدلالة نفسها. ان القبيلة في اللغة هي جماعة من الناس تنتسب الى اب او جد واحد، او هي الانتساب لعشيرة اجتماعية تحدد تاريخ المنتسب و تكوينه وعلاقاته و هي وحدة التنظيم الاجتماعي الاساس بأغلب المجتمعات الريفية والبدوية. و رابطة الدم هي الاساس في تكوينها، وقد تكون في حالات اخرى المصالح المشتركة والتعاضد الاجتماعي والارث الثقافي المشترك اساس تكوين القبيلة. ينظر هاشم محمد المشهداني، العصبية في ضوء الاسلام (دراسة وصفية وتحليلية)، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، 2002، ص212.

(3) الطوبوغرافية: "هو علم يبحث في توضيح و رسم الهيئات الطبيعية والصناعية لمساحة من الارض على قطعة من الورق بواسطة رموز واصطلاحات ثابتة ومقياس رسم معين". فلها اهمية في العديد من الدراسات التي تتعلق بشتى مجالات الحياة، فهي تعد الاساس في استعمالات الاراضي وتصنيفها، والتخطيط للمشاريع الهندسية والزراعية ودراستها، وفي تخطيط المدن، وتقييم المناطق العمرانية والزراعية، واعداد تصاميم الطرق والسكك الحديدية ومد الانابيب وبناء المطارات والموانئ والسدود... الخ. ينظر: احمد عطية موسى مقرب، تحليل الخرائط الطوبوغرافية وتحديثها لمركز المينا "دراسة جغرافية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الاداب . جامعة حلوان، القاهرة، 2017، ص1.

(4) فالح عبد الجبار، كتاب الدولة واللوياثان الجديد، ترجمة: فريق ترجمة، منشورات الجمل، بغداد . بيروت، 2017، ص 207.

(5) نزار توفيق الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي: دراسة تحليلية في الادارة السياسية، بلا مكان نشر، بغداد، 1984، ص 45.

(6) محمد صادق الهاشمي الثقافة السياسية للشعب العراقي (وابرز تحولاتها)، ط 2، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2013، ص25.24.

(7) المصدر نفسه، ص 259.

(8) نقلاً عن عبير عبد الحسين محمد جاسم، دور القبيلة في الحياة السياسية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، 2015، ص50.

(9) المصدر نفسه، ص50. 51.

(10) عامر حسن فياض جذور الفكر الليبرالي في العراق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002، ص115.

(11) ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزرات العراقية، ج 8، مطبعة العرفان، بيروت، 1967. نقلاً عن عبير عبد الحسين محمد جاسم، مصدر سبق ذكره، ص 52.51.

(12) حامد سوادي عطية، القبيلة والدين والخرافة والسياسة في جنوب العراق دراسة تحليلية اولية لمجتمع العراق في مدينة الشامية 1950. 1980، دون دار نشر، العراق، 2014، ص18.

(13) محمد صبري ابراهيم العزاوي، الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي دراسة في المعوقات والحلول، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد،2007، ص58.57.

(14) عبير عبد الحسين محمد جاسم، مصدر سبق ذكره، ص80.

(15) النخبة الشريفة: هي مجموعة صغيرة، نوعا ما، من الافراد تتكون من اعيان المدن الاثرياء وملاكي الاراضي وشيوخ العشائر وكانت اولوياتهم تتمثل في تعزيز نفوذهم وثروتهم. هذه النخبة من المجتمع مارست سيطرتها على اجهزة الدولة واستخدمتها لتوسيع هيمنتها على باقي قطاعات المجتمع العراقي. ينظر: مؤيد جبار حسن، دور النخب السياسية في العراق بعد عام 2003، مجلة جامعة كربلاء، مجلد 16، العدد 1، 2018، ص18.

(16) ينظر: عبير عبد الحسن محمد جاسم، مصدر سبق ذكره، ص90.80.

(17) ينظر: عبد الخالق حسين، ثورة وزعيم، ط 2، دار ميزوبوتاميا للنشر والتوزيع، بغداد، (د.ت)، ص60,65.

(18) فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، مكتبة افاق عربية، بغداد، 1986، ص13.11.

(19) رشيد عمارة ياس الزيدي، ازمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 14، ربيع 2007، بيروت، 2007، ص15.

(20) عبير عبد الحسين محمد جاسم، مصدر سبق ذكره، ص93.

(21) فراس عبدالكريم محمد علي، التحول الديمقراطي في العراق ما بعد 9 نيسان 2003، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد، 2011، ص288.

(22) ينظر: منتصر مجيد حميد، التحول الديمقراطي وبنية المجتمع العراقي المعاصر، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 2005، ص 185.183.

(23) محمد صادق الهاشمي، مصدر سبق ذكره،ص 270. 275.

(24) اندرو هيود، مدخل الى الايديولوجيات السياسية، ترجمة: محمد صفار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012، ص12.

(25) ينظر: عبد الوهاب الكيّالي، موسوعة السياسة، ج1، ط5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص422.

(26) صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، ص250.

(27) اندرو هيود، مصدر سبق ذكره، ص13.

(28) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، مطابع جامع الموصل، 1986، ص250.

(29) مصطفى عمر التير، رولف فيغر سهاوس، دور الدين في المجتمع، دار الفكر، دمشق، 2011، ص34.35،

(30) الماوردي، الاحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006، ص5.6.

(31) فيروز عثمان صالح، الشورى في الاسلام، مجلة دراسات دعوية، العدد 17، 2009، ص6.

(32) احمد محمود ال محمود، البيعة في الاسلام " تاريخها واقسامها بين النظرية والتطبيق"، دار الرازي، جامعة البحرين ـ كلية الاداب، دون سنة نشر، ص189.

(33) السيد علي ابن محمد باقر السيستاني (دام ظلّه) مواليد 9/ ربيع الاول/ 1349هـ، يعتبر المرجع الديني الاكبر للشيعة في العالم وفي العراق بشكل خاص، والذي يعتبر زعيم الحوزة الدينية في النجف الاشرف بعد السيد الخوئي.

(34) صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق، منتدى المعارف، بيروت، 2010ص54–55. وكذلك ينظر: خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول الى دولة القانون، مركز العراق للدراسات، جامعة بغداد، 2009، ص79.81.

(35) اندرو هيود، مصدر سبق ذكره، ص 177.

(36) هم الضباط الذين شاركوا مع الشريف حسين في ثورة عام 1916.

(37) احمد غالب اشلاه، الهوية الوطنية العراقية دراسة في اشكالية البناء والاستمرارية، مركز العراق للدراسات، 2018، ص108.

(38) محمد صادق الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص232.

(39) احمد غالب اشلاه، مصدر سبق ذكره، ص108.110.

(40) عماد خلف جري، سلطة الحزب الواحد واثرها على المشاركة السياسية دراسة تحليلية (العراق نموذجا)، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، الجامعة المستنصرية المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2006، ص116.

(41) احمد غالب اشلاه، مصدر سبق ذكره، ص111.

(42) مساهل فاطمة، "الشمولية وتدميرها لبنى المجتمع" الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم الآداب والفلسفة، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 14، الجزائر، 2015، ص3.

(43) المصدر نفسه، ص3.

(44) علي عبود المحمداوي، العنف والشمولية وامكان استعادة الفعل السياسي، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2014، ص48.

(45) حنة ارنت، اسس التوتاليتارية، ترجمة : انطوان ابو زيد، دار الساقي، بيروت، 1993، ص165.

(46) علي عبود المحمداوي، مصدر سبق ذكره، ص59.

(47) المصدر نفسه، ص78.

(48) احمد غالب الشلاه، مصدر سبق ذكره، ص295.

(49) المصدر نفسه، ص295.

(50) فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص180.

(51) احمد غالب الشلاه، مصدر سبق ذكره، ص296.

(52) فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص252.

(53) علي عبود المحمداوي، مصدر سبق ذكره، ص80.

(54) احمد غالب الشلاه، مصدر سبق ذكره، 296.

(55) علي عبود المحمداوي، مصدر سبق ذكره، ص 85.

(56) احمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، 2008، دمشق، ص352.

(57) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، 2004، ص177.

(58) المصدر نفسه، ص177.

(59) هلال عبد السادة، حيدر العكيلي، الزعامة الدينية والسلطة في المجتمع العراقي (دراسة انثروبولوجيا)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب . جامعة بغداد، 2015، ص90.

(60) المصدر نفسه، ص100.

(61) المصدر نفسه، ص92.

(62) فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص257.

(63) فريدة العمراوي، ازمة الشرعية في الانظمة السياسية العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر . بسكرة الجزائر، 2014، ص14.

(64) فالح عبد الجبار، مصدرسبق ذكره، ص257.

(65) الدوغماتية : نهج فكري يقوم على التزمت والايمان المطلق بامتلاك الحقيقة. ويرتبط المصطلح بكلمة دوغما الواردة في الفكر الديني المسيحي الكاثولوكي، والتي تعني المبدأ الذي ينسب اليه الصحة المطلقة متجاوزا أي رأي شخصي او أي تردد في ذهن المؤمن. ومثل هذا الاطلاق في الحقيقة الدينية لابد وان يرتبط بالإلهام الالهي الذي تحدده الكنيسة، والتي تصف كل خروج عنه بالهرطة. ويدخل ضمن هذا الاطار مفهوم عصمة البابا الكاثولوكية حيث تعتبر تعاليمه رسميا بمثابة الهام الهي بموجب دوغما صادرة عن المراجع الكنسية العليا عام 1870. الا ان التعبير اكتسب مغزى سياسيا واجتماعيا سلبيا ليصف المناهج والاساليب الفكرية المتعصبة والمتحجرة، والتي تجافي المنطق والمعقولية، فضلاً عن بعض الحركات الكليانية مثل الشيوعية والفاشية وبعض الحركات الدينية المتزمتة تعتمد النهج الدوغماتي وتصف كل

خروج عن مقولاتها وعقائدها بالانحراف، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 2، ط4، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001، ص 697.

(66) فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص261.

المصـــــــادر

References

اولاً: الموسوعات:

First: encyclopedias:

I. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 2، ط4، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001.

II. عبد الوهاب الكيّالي، موسوعة السياسة، ج1، ط5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009.

ثانياً: الكتب:

Second: Books:

I. احمد غالب اشلاه، الهوية الوطنية العراقية دراسة في اشكالية البناء والاستمرارية، مركز العراق للدراسات، 2018.

II. احمد محمود ال محمود، البيعة في الاسلام "تاريخها واقسامها بين النظرية والتطبيق"، دار الرازي، جامعة البحرين ـ كلية الاداب، (د.ت).

III. اندرو هيود، مدخل الى الايديولوجيات السياسية، ترجمة: محمد صفار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012.

IV. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، 2004.

V. حامد سوادي عطية، القبيلة والدين والخرافة والسياسة في جنوب العراق دراسة تحليلية اولية لمجتمع العراق في مدينة الشامية 1950. 1980، دون دار نشر، العراق، 2014.

VI. حنة ارنت، اسس التوتاليتارية، ترجمة: انطوان ابو زيد، دار الساقي، بيروت، 1993.

VII. خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول الى دولة القانون، مركز العراق للدراسات، جامعة بغداد، 2009.

VIII. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، مطابع جامعة الموصل، 1986.

IX. صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق، منتدى المعارف، بيروت، 2010.
X. عامر حسن فياض جذور الفكر الليبرالي في العراق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002.
XI. عبد الخالق حسين، ثورة وزعيم، ط 2، دار ميزوبوتاميا للنشر والتوزيع، بغداد، (د.ت).
XII. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزرات العراقية، ج 8، مطبعة العرفان، بيروت، 1967.
XIII. علي احمد المعماري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
XIV. علي عبود المحمداوي، العنف والشمولية وامكان استعادة الفعل السياسي، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2014.
XV. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، مكتبة افاق عربية، بغداد، 1986.
XVI. فالح عبد الجبار، كتاب الدولة واللوياثان الجديد، ترجمة: فريق ترجمة، منشورات الجمل، بغداد . بيروت، 2017.
XVII. الماوردي، الاحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006.
XVIII. محمد صادق الهاشمي الثقافة السياسية للشعب العراقي (وابرز تحولاتها)، ط 2، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2013.
XIX. مصطفى عمر التير، رولف فيغر سهاوس، دور الدين في المجتمع، دار الفكر، دمشق، 2011.
XX. نزار توفيق الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي: دراسة تحليلية في الادارة السياسية، بلا مكان نشر، بغداد، 1984.
XXI. هاشم محمد المشهداني، العصبية في ضوء الاسلام (دراسة وصفية وتحليلية)، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، 2002.

ثالثاً: الدوريات:

Third: Periodicals:

I. احمد ناصوري، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني،، دمشق 2008.

II. رشيد عمارة ياس الزيدي، "ازمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 14، ربيع 2007، بيروت، 2007.
III. فيروز عثمان صالح، "الشورى في الاسلام"، مجلة دراسات دعوية، العدد 17، 2009.
IV. مؤيد جبار حسن، دور النخب السياسية في العراق بعد عام 2003، مجلة جامعة كربلاء، مجلد 16، العدد 1، 2018.
V. مساهل فاطمة، "الشمولية وتدميرها لبنى المجتمع" الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم الآداب والفلسفة، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 14، الجزائر، 2015.

رابعاً: الرسائل والأطاريح:

Fourth: Theses and Dissertations:

رسائل الماجستير:

Theses:

I. احمد عطية موسى مقرب، تحليل الخرائط الطوبوغرافية وتحديثها لمركز المينا "دراسة جغرافية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الاداب ـ جامعة حلوان، القاهرة، 2017.
II. عبير عبد الحسين محمد جاسم، دور القبيلة في الحياة السياسية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، 2015.
III. فريدة العمراوي، ازمة الشرعية في الانظمة السياسية العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ـ بسكرة الجزائر، 2014.
IV. محمد صبري ابراهيم العزاوي، الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي دراسة في المعوقات والحلول، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد،2007.
V. منتصر مجيد حميد، التحول الديمقراطي وبنية المجتمع العراقي المعاصر، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 2005.

اطاريح الدكتوراه:

Dissertations:

I. عماد خلف جري، سلطة الحزب الواحد واثرها على المشاركة السياسية دراسة تحليلية (العراق نموذجا)، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، الجامعة المستنصرية ـ المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2006.

II. فراس عبدالكريم محمد علي، التحول الديمقراطي في العراق ما بعد 9 نيسان 2003، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد، 2011.

III. هلال عبد السادة، حيدر العكيلي، الزعامة الدينية والسلطة في المجتمع العراقي (دراسة انثروبولوجيا)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب جامعة بغداد، 2015.